الراصد

شؤون فلسطينية

2016/04/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

جدل حول شرعية المحكمة الدستورية بفلسطين..... 3

البطش يوضح النقاط التي عرضتها حماس أمس على الفصائل..... 4

محسن صالح: انتفاضة القدس هزت أمن واقتصاد الاحتلال..... 5

رائد صلاح: اقتحامات المستوطنين تؤسس لمرحلة "خطرة" على الأقصى..... 6

وفد إيراني يعتزم زيارة السعودية بطلب من الرياض..... 8

وزراء خارجية دول مجلس التعاون يجتمعون مع كيري اليوم..... 8

الحكومة و"الحوثيون": تسلمنا مسودة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار..... 9

العاهل السعودي في القاهرة: "المسألة التركية" وتسوية منازعات ومساعدات..... 9

إلى أين يتجه الرئيس محمود عباس؟..... 11

ماذا تريد حماس من المصالحة وماذا يريد عباس؟..... 13

المحكمة الدستورية... عنوان جديد للخلاف بين "فتح" و"حماس"..... 14

مصدر فلسطيني لـ"القدس" دوت كوم: تجزئة مناطق (أ) مرفوض..... 15

ثابت: حكومة الحمدالله تستثني غزة من طلبات التوظيف للعام الثالث..... 17

الصندوق العربي للإنماء يقدم 50 مليون دولار لدعم مدينة القدس..... 17

صالح: انتفاضة القدس هزت ركائز "إسرائيل"..... 18

"التيّار الإصلاحيّ" في حركة "فتح"... تصحيحيّ أم انشقاقيّ!..... 19

أبو مرزوق يطرح تساؤلات حول تأييد السلطة للمبادرة الفرنسية..... 21

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

جدل حول شرعية المحكمة الدستورية بفلسطين

الضفة الغربية - خاص صفا 7\4\2016

أثار قرار الرئيس محمود عباس بتشكيل أول محكمة دستورية في فلسطين جدلاً واسعاً في الشارع الفلسطيني، بين مؤيد اعتبر ذلك جزءًا من عملية استكمال بناء مؤسسات الدولة، ومعارض اعتبرها جانباً من حالة التيه بين الشرعيات المختلفة التي تجاوزت مددها القانونية.

ويتركز دور المحاكم الدستورية في الدول بفحص مدى مواءمة التشريعات والمراسيم والقرارات للدستور، ويمكنها الفصل في جميع الخلافات والمنازعات، سواء بين السلطات أو الأفراد.

وكانت المؤسسات الحقوقية الرئيسية في فلسطين سارعت فور الإعلان عن تشكيل المحكمة، إلى توجيه رسالة مشتركة للرئيس محمود عباس عبرت فيها عن قلقها من ظروف تشكيل المحكمة.

وجاء في الرسالة التي صدرت الأحد "ضرورة أن يأتي تشكيل المحكمة الدستورية العليا خطوة لاحقة تتوج إعادة الحياة الدستورية المتمثلة بإجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) وإعادة توحيد القضاء الفلسطيني."

كما طالبت المؤسسات الحقوقية بـ"أن لا يأتي تشكيل المحكمة مبنيًا على محاصصة سياسية يسعى من خلالها أي حزب أو جهة سياسية للسيطرة على هذه المحكمة.

فالمحكمة الدستورية العليا، هي "حارسة القانون الأساسي، وحامية الحقوق والحريات العامة، فحياديتها ونزاهتها واستقلاليتها شأن ينبغي عدم المساس به." حسب البيان.

ظروف غير سليمة

ويقول ممثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في جنين محمد كمنجي تعقيبا على الرسالة لـ"صفا" إن تشكيل المحكمة جاء في ظروف غير سليمة، فالأولى إصلاح المسار وتصحيح الحياة السياسية في فلسطين من خلال تفعيل المجلس التشريعي وإجراء الانتخابات.

وتساءل: "كيف ستقوم المحكمة الدستورية بعملها والمجلس التشريعي الذي يصدر القوانين معطل ولا يعمل، وكيف ستنظر المحكمة في قضايا تمس الجهات العليا وهي التي شكلتها".

من جانبه، يرى الخبير القانوني في مؤسسة الحق عصام عابدين أن واقع المحاكم الدستورية في العالم العربي بحكم التجربة غير مشجع حين يتم تشكيلها بهذه الطريقة، مشيرًا إلى أنها تتحول في بعض الأحيان لذراع للسلطة التنفيذية وليس ذراع لحماية الدستور.

ويبين عابدين لـ"صفا" أن تشكيل المحكمة الدستورية في ظل بيئة تتراجع فيها الحريات ويغيب فيها المجلس التشريعي ويمر النظام السياسي بحالة من الإرباك وعدم الاكتمال، يجعل المحكمة الدستورية مشكوكاً في جدواها، وسط تخوفات من أن تكون جزءًا من هذه الحالة المرتبكة.

ويشير النائب في المجلس التشريعي إبراهيم دحبور إلى الظروف الغامضة والملتبسة لتشكيل المحكمة الدستورية، وغياب قاعدة المشاركة والمشاورات في إقرار القانون وعدم أخذ ملاحظات المجتمع المدني عليه كما أشارت المؤسسات.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

ويضيف أن تشكيل المحكمة بهذه الطريقة ومن شخصيات حزبية وبتعطيل للمجلس التشريعي بقرار سياسي يجعل فعالية المحكمة في حماية القانون الأساسي مشكوك فيها.

ويؤكد لـ"صفا" أن المدخل الحقيقي هو إعادة تفعيل المجلس التشريعي وإعادة عرض كافة القوانين عليه، متسائلا كيف ستتعامل المحكمة مع قضية ترفع ضد الرئيس أو رئيس الوزراء وهو الذي شكلها.

حاجة ملحة

وبدوره، يرى الخبير القانوني حسن العوري أن تشكيل المحكمة حاجة ملحة سيما للنظر في القوانين، وفي ظل الخصوصية الفلسطينية تصبح الحاجة إليها أكثر إلحاحا.

ويقول إن الشخصيات التي تم تشكيل المحكمة منها تتمتع بالسمعة والخبرة الكافية في مواقعها الجديدة.

ويعتبر العوري أن ما يثار حول التشكيل على أساس حزبي وسياسي غير منصف، وبأن تشكيلها جزء من استكمال بناء المنظومة الدستورية.

وكان الرئيس عباس أعلن تشكيل المحكمة الدستورية العليا من: محمد عبد الغني أحمد الحاج قاسم، رئيساً، وأسعد بطرس سعيد مبارك، نائباً للرئيس، وعضوية: عبد الرحمن عبد الحميد عبد المجيد أبو نصر، فتحي عبد النبي عبد الله الوحيدي، وفتحي حمودة أبو سرور، وحاتم عباس محمد صلاح الدين، ورفيق عيسى إبراهيم أبو عياش، وعدنان مطلق محمود أبو ليلى، وفواز تيسير فؤاد صايمة.

البطش يوضح النقاط التي عرضتها حماس أمس على الفصائل

غزة / سما / 7\4\2016

بعد جولة استمرت لعدة أسابيع، التقت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية بقطاع غزة، لاطلاعها على نتائج زيارتها للقاهرة بعد فترة طويلة من الجفاء، ولقاءاتها الثنائية الأخيرة مع حركة "فتح" في الدوحة.

اجتماع حماس بالفصائل عقد في مكتب اسماعيل هنية في مدينة غزة، بحضور كافة الفصائل والقوى الوطنية.

القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، أوضح في تصريحات لاذاعة القدس المحلية أن حركة حماس دعت كافة الفصائل والقوى الوطنية لوضعها في صورة ما حدث من حوارات في الدوحة ومصر بعد الفجوة التي حدثت مع المصريين.

وأضاف البطش، أن حماس أكدت خلال اللقاء على حرصها على العلاقة مع مصر وعلى الأمن المصري القومي، وعدم قبولها بأي ضرر قد يمسهم، فضلاً عن حرصها على تعزيز الاجراءات الأمنية على الحدود، وزيادة التواجد الأمني.

كما نقلت حماس خلال اللقاء – حسب القيادي البطش، نتائج لقاءاتها الثنائية في الدوحة من أجل تحقيق المصالحة، مؤكداً أن النقاط الخلافية في هذه الحوارات تتضمن بندين أولهما والمتعلق ببرنامج الحكومة السياسي، والآخر أزمة موظفي قطاع غزة بعد 2007.

وبين البطش، أن هناك لقاء محتمل بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، كما أن هناك لقاء مرتقب قريب بين حركتي فتح وحماس، قائلاً: على فتح في اللقاء القادم أن تجيب عن سؤال كيفية حل أزمة الموظفين، فيما المطلوب من حركة حماس هو الإجابة عن البرنامج السياسي لحكومة الوحدة،

Center for Studies & Strategies
GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وأكد البطش، ضرورة تشكيل حكومة ببرنامج ذات مهمات، تُعيد توحيد المؤسسات الفلسطينية وتفتح المعابر، وتهيئ الأجواء للانتخابات العامة والمجلس التشريعي، وتحل كافة أزمات الشعب الفلسطيني.

وأعرب البطش، عن شكره لحركة حماس، لحرصها على عرض ما تم الاتفاق عليه للفصائل الفلسطينية، مشيراً إلى أن اللقاءات الثنائية لن تحسم الخلاف الوطني وأنها مهما كانت ايجابية لن تنجز أي ملف منذ الانقسام، ، وأن حركته ضد هذه الثنائية، مستدركاً: لكن بالأمس باركنا هذه اللقاءات لحل كافة الأزمات.

وحول أمله في تحقيق المصالحة هذه المرة، قال البطش: أعتقد أن الصفحة السوداء في تاريخ شعبنا ستنتهي، والفريقان – حماس وفتح- في أزمة كبيرة، ويعيشان مرحلة صعبة، والمصالحة بالنسبة لهم مخرج.

وفي سؤال حول ما إذا كانت لقاءات حماس في القاهرة ستعود بالإيجاب على الشعب الفلسطيني بفتح معبر رفح، أكد البطش على حق شعبنا في امتلاك معابر آمنة، مضيفاً لازلنا نطالب بفتح معبر رفح، ولكن مصر وعدت بحل تلك القضايا وطلبت مزيداً من الوقت.

ورداً، على دعوة حركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الرئيس محمود عباس للاستقالة لتجاوزه الخطوط الحمراء، قال البطش: جميع القضايا بحاجة لإعادة تغيير، وعلى الرئيس عباس أن يعيد الثقة بينه وبين أفراد شعبه، ولا يلتفت للشارع "الإسرائيلي" والانتباه لشعبه.

محسن صالح: انتفاضة القدس هزت أمن واقتصاد الاحتلال

ركيزتان تقومان عليهما "إسرائيل"

المركز الفلسطيني للإعلام - الجزيرة نت 7\4\2016

قال مدير مركز الزيتونة للدراسات محسن صالح إن انتفاضة القدس الحالية هزت الأساسين اللذين يقوم عليهما المجتمع "الإسرائيلي" وهما الأمن والاقتصاد، في مقابل حالة من الصمود يقدمها الفلسطينيون، مشيرا إلى أنها تُعيد توجيه بوصلة الأمة إلى عدوها الأول.

وتوقع صالح -في حديثه لحلقة (6-4-2016) من برنامج "بلا حدود"- تجاوز الانتفاضة للتحديات التي تواجهها، مؤكدا أن المسار العام للحالة المقاومة صاعد رغم الصعوبات والعقبات.

وعن الخسائر "الإسرائيلية" في انتفاضة القدس، قال صالح إن هناك 1516 عملية تمت خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذه الانتفاضة، من بينها 296 عملية أدت إلى إصابات مباشرة بين "الإسرائيليين"، وتعتمد هذه العمليات كلها على العامل الفردي.

ورغم إشارة صالح إلى أن الخسائر "الإسرائيلية" قد تبدو قليلة، فإنه أوضح أنه عند الأخذ في الاعتبار أن "إسرائيل" تقوم على الأمن والاقتصاد، فإن الانتفاضة الحالية تتسبب في حالة من الهلع في مجتمعها، حتى أن 77% من المستوطنين لم يعودوا يشعرون بالأمن، بينهم 52% لا يشعرون بالأمن مطلقا، و25% يشعرون بانعدام الأمن، وفق الإحصاءات "الإسرائيلية".

وأضاف أن حشد إسرائيل 27 كتيبة عسكرية لمواجهة الانتفاضة يعني حالة من الاستنزاف للمجتمع، وهو ما انعكس على السلوك "الإسرائيلي"، حتى أن 80% من سكان بعض المدن التي تحدث فيها عمليات للانتفاضة لا يخرجون من بيوتهم في بعض الأوقات، فضلا عن خسائر سياحية كبيرة وغير ذلك.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأوضح أن لكل انتفاضة ما يميزها، فالانتفاضات تأخذ شكلا موجيا ولا تتوقف، وفي حين تميزت الانتفاضة الأولى بأطفال الحجارة، وميّز الاستشهاديون الانتفاضة الثانية، فإن الانتفاضة الثالثة هي انتفاضة السكاكين.

وعن ما يميز الانتفاضة الحالية، قال صالح إنها ترتبط أكثر بالجيل الشاب العابر لحدود التنظيمات، بالإضافة للمبادرة الفردية التي لا تنتظر الفصائل الفلسطينية، كما أن الانتفاضة الحالية "بلا رأس" إذ يغيب عنها القيادة، وهو ما أدى لاستمرارها دون أن يتمكن الاحتلال من استهداف قيادتها.

وأكد أن مما يميز الانتفاضة الحالية هو حجم المشاركة الكبيرة من الفتيات الفلسطينيات.

وأشار إلى أن الجيل الذي يقود الانتفاضة الحالية هو ما كان يُطلق عليه "جيل أوسلو"، في إشارة إلى أنه نشأ تزامنا مع اتفاقية أوسلو وما بعدها، وهو جيل تصفه بعض الدراسات بأنه الأكثر اعتراضا على الاتفاقية، مشيرا إلى أن الطفل الفلسطيني يقدم نموذجا رائعا للمقاومة.

ووصف ردَّ الشباب الفلسطيني خلال الانتفاضة الحالية على انتهاكات الاحتلال بأنه "رد واع وناضج ويعرف ما يريد، ومستعد للتضحية، ومستعد للمبادرة الفردية". ولفت إلى أن عمليات الانتفاضة تركزت في القدس، مما جعلها تأخذ هوية الدفاع عن المدينة المقدسة والمسجد الأقصى.

مستقبل السلطة

وعن مستقبل السلطة الفلسطينية، قال صالح إنها وصلت إلى طريق مسدود، فبدلا من أن تتطور من سلطة إلى دولة على الأراضي المحتلة عام 1967 تحولت إلى حالة أمنية وظيفية تخدم الاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف أن مشروع التسوية وصل إلى طريق مسدود، وأن نحو 70% من الفلسطينيين يعتبرون اتفاق أوسلو "ميتا"، وأن نحو 50% من الفلسطينيين يطالبون بحل السلطة.

وقال صالح إن نحو 43% من موظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أعضاء في الأجهزة الأمنية، ويُصرف عليهم 40% من رواتب السلطة، لافتا إلى نسبة أفراد الأمن إلى الفلسطينيين في الضفة هي 43 لكل ألف نسمة، بينما النسبة العالمية لا تتعدى ثلاثة لكل ألف نسمة.

ورأى صالح أن المقاومة والانتفاضة الحالية تُوحد الشعب الفلسطيني بغض النظر عن الانتماءات السياسية.

وطالب القيادات الفلسطينية أن ترتقي إلى مستوى الشعب الذي يُقدّم هذه التضحيات الغالية، مؤكدا أن هناك شبه إجماع فلسطيني على ضرورة وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

وعن مستقبل انتفاضة القدس، قال صالح إنها تواجه ثلاثة تحديات، هي: تحدي الاستمرار في ظل الضغوط الهائلة لوأدها، وتحدي الانتشار في ظل محاولة حصارها، وتحدي الاستثمار السياسي لها في اتجاه غير صحيح؛ مشددا على ضرورة أن تتجاوز الانتفاضة الحالية هذه التحديات حتى تحقق أهدافها، ومؤكدا أن المسار العام لحالة المقاومة صاعد رغم الصعوبات والعقبات.

رائد صلاح: اقتحامات المستوطنين تؤسس لمرحلة "خطرة" على الأقصى

القدس المحتلة - وكالات المركز الفلسطيني للاعلام 7\4\2016

حذر الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام48، من استمرار اقتحامات المستوطنين والجماعات اليهودية للمسجد الأقصى، إذ أن هذه الاقتحامات تؤسس لمرحلة خطرة وعصيبة على المسجد الأقصى.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأوضح صلاح في تصريح صحفي وزعه مركز المعلومات المقدسي "كيوبرس"، ووصل "المركز الفلسطيني للإعلام"، نسخة عنه، أن الأيام التي يمر بها المسجد الأقصى المبارك "أيام عصيبة وخطيرة"، خاصة فيما يتعلق بسياسات الاحتلال الصهيوني التي تهدف إلى تفريغ المسجد الأقصى المبارك وتصعيد الاعتداءات عليه، وفي ظل دعوات لاقتحامات جماعية بمناسبة عيد الفصح العبري نهاية الشهر الجاري.

ودعا صلاح إلى شد الرحال للمسجد الأقصى والاعتكاف فيه، وتكثيف التواصل معه، بالرغم مما يقع من تضييق وملاحقات على الأهل في الداخل الفلسطيني والقدس المباركة.

وأشار صلاح أن الدعوات لاقتحامات جماعية للمسجد الأقصى خلال عيد الفصح العبري "تؤكد أنها ليست مجرد دعوات شخصية أو صادرة عن تنظيمات فردية، إنما هي سياسات عامة للاحتلال الإسرائيلي.. هكذا يجب أن يُنظر لها وإلى خطورتها. هم يهدفون من وراء دعوات الاقتحام المتكررة يوميا للمسجد الأقصى المبارك إلى فرض مخططهم الشرير والباطل الفاسد، وهو التدرج من فرض تقسيم زماني إلى تقسيم مكاني، ومن ثم بناء هيكل خرافي على أنقاض قبة الصخرة التي تقع في مركز المسجد الأقصى المبارك".

واعتبر الشيخ صلاح هذه الدعوات "خطيرة" وتابع: "نحن مطالبون بإذن الله تعالى بمواصلة عهد الوفاء مع المسجد الأقصى المبارك، عهد الوفاء حتى لو لم تكن هناك دعوات شريرة مثل هذه الدعوات التي نسمعها اليوم.. نحن مطالبون بمواصلة شدّ الرحال يوميًّا إلى المسجد الأقصى المبارك، وأن تبقى رسالة البيارق قائمة في نفوسنا وواقع حياتنا".

وأضاف: "نحن مطالبون بدوام الاعتكاف والرباط في المسجد الأقصى المبارك، ودوام الوقوف في وجه صعاليك الاحتلال الإسرائيلي الذين لا يزالون ينشرون أذاهم المتصاعد فيه".

وحذر الشيخ رائد صلاح من المستقبل في ظل دعوات لذبح قرابين أعياد اليهود في المسجد الأقصى، عدا عن إقامة حفل ختان الأولاد أو إجراء مراسيم زواج لليهود فيه.

وقال: "إذًا، حتى نوقف مهزلة هذا التصعيد المؤذي من الاحتلال الإسرائيلي يجب أن نقف في وجه هذه الاقتحامات، ونقول لا لهذه الاقتحامات من جذورها، حتى نحفظ المسجد الأقصى المبارك، بإذن الله تعالى".

وحول تصعيد ملاحقة المصلين وحملات الإبعاد عن القدس والأقصى، قال الشيخ رائد صلاح: "في تصوري.. هذا التصعيد ليس هدفه التخويف فقط، وإنما تفريغ المسجد الأقصى المبارك من خلال اعتقال أعداد كبيرة من مدينة أم الفحم وكفر قاسم والجليل والنقب، بالإضافة إلى اعتقال سائقي وركاب الحافلات وحجزهم لساعات طويلة في مخافر شرطة الاحتلال الإسرائيلي، ويضاف إلى ذلك ما يقع على أهلنا المقدسيين والمقدسيات من إبعادات وطرد واعتقال، عدا عن الأساليب الإرهابية الدموية والجراح والإعدامات الميدانية في وضح النهار".

وأردف قائلا: "لذلك أنا في تصوري تجمّع هذه الوسائل القمعية الآن مرّة واحدة وتصعيدها ضد الأهل في الداخل الفلسطيني 48 والأهل في القدس المباركة، لا يأتي من فراغ؛ بل من ورائه مخطط رسمي سياسي للاحتلال الإسرائيلي يهدف إلى عزل المسجد الأقصى بالمطلق عنا، وعزلنا عن المسجد الأقصى".

وخلص الشيخ رائد صلاح إلى أن هذه "الأيام العصيبة" تحتاج الصبر والشجاعة.. نحن مطالبون بعهد الوفاء مع المسجد الأقصى المبارك، (...) وأن نواصل العهد في الليل والنهار -منذ صلاة الفجر وحتى العشاء- وما بعد العشاء إلى صلاة الفجر، حتى نبقى له ويبقى لنا بإذن الله رب العالمين؛ المسجد الأقصى الذي باركنا حوله، كما قال الله تعالى".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وفد إيراني يعتزم زيارة السعودية بطلب من الرياض

لندن- عربي21 7\4\2016

أوردت وكالات أنباء إيرانية، أن وفدا إيرانيا يعتزم زيارة السعودية الشهر الجاري، وذلك عقب تلقيه دعوة رسمية من الرياض، لبحث مسألة الحج، ولتوقيع مذكرة تفاهم لهذا الموسم، وفق ما أكده رئيس منظمة الحج والزيارة في إيران، سعيد أوحدي.

ونقلت وكالة "تسنيم" عن المسؤول الإيراني، قوله إن "المملكة السعودية وجهت دعوة إلى الجانب الإيراني لزيارة الديار المقدسة، لغرض بحث مناقشة مصير مناسك الحج لهذا العام، حيث تقرر أن يقوم الوفد بهذه الزيارة في يوم 14 نيسان/ أبريل الجاري".

وقال أوحدي: "نظرا لهذه الدعوة، فإننا سنعقد اجتماعا مع وزير الحج السعودي، ونأمل في أن نخرج من هذا الاجتماع بنتائج نهائية سيتم الإعلان عنها".

وأضاف رئيس منظمة الحج والزيارة الإيراني أن "لقاء 14 الشهر الجاري يتم بعد تأخير السعودية لمدة دامت ثلاثة أشهر، حيث من المقرر أن يتم في هذا اللقاء الذي يحضره المسؤولون المعنيون والخبراء تحديد مصير الحج بصورة نهائية".

وذكرت وكالة أنباء "فارس" الإيرانية أن منظمة الحج الإيرانية ستعرض خلال هذه المحادثات بعض القضايا والمطالب، مضيفة أنه في حال التوصل إلى اتفاق مع الجانب السعودي حولها، سيتم الإعلان عنها بشكل رسمي.

يشار إلى أن العلاقات الإيرانية والسعودية ازدادت توترا عقب حادثة منى التي قتل فيها المئات من الحجاج، أغلبهم من إيران، الأمر الذي دفع المسؤولين الإيرانيين إلى مهاجمة السعودية.

يذكر أن جثامين القتلى الإيرانيين وصلت على دفعات إلى طهران، كما ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا".

ولقي بالإجمال 464 إيرانيا مصرعهم في هذا التدافع، الذي حصل في 24 أيلول/ سبتمبر في منى قرب مكة المكرمة، وأسفر بالإجمال عن 769 قتيلا، بحسب ما أعلنت السعودية، فيما تحتج إيران على هذه الحصيلة.

يذكر أن مجموعات إيرانية رفعت لافتات تدعو بالموت على "آل سعود" والملك سلمان بن عبد العزيز، بعدما حمّلوه المسؤولية عن حادثة منى.

وزراء خارجية دول مجلس التعاون يجتمعون مع كيري اليوم

المنامة . العربي الجديد 7\4\2016

يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، اليوم الخميس، في العاصمة البحرينية المنامة، اجتماعاً موسعاً مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري، الذي وصل إلى مملكة البحرين يوم أمس الأربعاء، في زيارة تستمر لمدة ثلاثة أيام.

ويأتي الاجتماع، تمهيداً للقمة الخليجية الأميركية، التي تنعقد في 21 إبريل/نيسان الجاري، في العاصمة السعودية الرياض، بحضور الرئيس الأميركي باراك أوباما، وقادة دول مجلس التعاون الخليجي، لبحث العلاقات بين الجانبين، والتي تشوبها الكثير من المنغصات في الآونة الأخيرة، لاسيما بعد الاتفاق النووي الإيراني، الذي رعته الولايات المتحدة الأميركية، وامتناع واشنطن عن تقديم الدعم الكافي للخليجيين، في إطار مقاربتهم للثورة السورية، ودعمهم المعارضة المسلحة ضد نظام الأسد.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وكان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبد اللطيف الزياني، قد أكد مطلع هذا الأسبوع، أن اجتماع المنامة، "سيناقش التحضيرات للقمة الخليجية الأميركية التي ستعقد في العاصمة السعودية الرياض، في 21 إبريل/نيسان، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، وتطورات الأوضاع في المنطقة والجهود التي تبذل لتسوية الصراعات الدائرة في سورية واليمن والعراق وليبيا ومكافحة الإرهاب". بالإضافة إلى مناقشة نتائج مجموعات العمل الخليجية الأميركية، المشكلة على خلفية قمة كامب ديفيد، في مايو/أيار 2015، والتي بحث خلالها قادة دول مجلس التعاون الخليجي – في غياب العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز – انعكاسات الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات الخليجية الأميركية، وعلى المنطقة.

وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما، قد تعهد في قمة كامب ديفيد، أن واشنطن ستقوم "بمواجهة أي خطر إيراني عسكري يتهدد المنطقة"، لكنه أكد أن المخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، تتلخص بالأخطار الداخلية، داعياً إياها القيام بإصلاحات. الأمر الذي اعتبره الخليجيون بمثابة ضوء أخضر لإيران لمد نفوذها في المنطقة، عبر تدخلها في العراق وسورية ولبنان واليمن.

وكان كيري، قد اجتمع قبل يومين في واشنطن، مع نظيره القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بالإضافة إلى أن هذه الزيارة هي الثانية للمنطقة، خلال أقل من شهر، إذ قام وزير الخارجية الأميركي بزيارة السعودية منتصف مارس/آذار الماضي.

الحكومة و"الحوثيون": تسلمنا مسودة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار

صنعاء ـ العربي الجديد 7\4\2016

أعلن الناطق الرسمي لجماعة أنصار الله "الحوثيين"، محمد عبدالسلام، أن جماعته تسلمت من الأمم المتحدة مسودة اتفاق وقف إطلاق النار وقدمت ملاحظاتها على تلك المسودة، فيما أعلن وزير الخارجية ورئيس الوفد الحكومي المفاوض، أن وقف إطلاق النار سيبدأ في تعز وحجة.

وأوضح عبدالسلام في تصريح مقتضب على صفحته الشخصية بموقع "فيسبوك"، أن النقاش ما زال جارياً حول المسودة ولم تتم "الموافقة النهائية عليها بعد".

وجاء تصريح الناطق باسم الحوثيين، بعد ساعات من تصريح مقتضب لنائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، ورئيس الوفد الحكومي المفاوض، عبدالملك المخلافي، أكد فيها تسلم الجانب الحكومي للمسودة شبه النهائية لوقف إطلاق النار، وأشار في التصريح المقتضب على صفحته الشخصية بموقع "فيسبوك" إلى أن التطبيق سيبدأ في تعز وحجة.

ومن المقرر أن يبدأ وقف إطلاق النار في العاشر من الشهر الجاري، وفقاً لما أعلن عنه المبعوث الأممي إلى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد، وتتواجد في الكويت لجنة خاصة بالتهدئة والتواصل، يشارك فيها ممثلون عن الحكومة وآخرون من الحوثيين بإشراف الأمم المتحدة.

العاهل السعودي في القاهرة: "المسألة التركية" وتسوية منازعات ومساعدات

القاهرة ـ العربي الجديد 7\4\2016

يبدأ العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، اليوم الخميس، زيارة رسمية إلى القاهرة، تستغرق 5 أيام، منها يومان يشهدان لقاءات رسمية مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ومنها 3 أيام يقضيها كعطلة للاستجمام في منطقة ساحلية مصرية، بعدما تم تأجيل الزيارة التي كان يفترض أن تبدأ يوم الإثنين الماضي.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ووصلت إلى العاصمة المصرية القاهرة، أمس الأربعاء، آخر دفعة من المسؤولين والموظفين السعوديين المكلفين بالإعداد للزيارة، وضمت هذه الدفعة الأخيرة 120 مسؤولاً وموظفاً من الديوان الملكي السعودي والوزارات المختلفة التي توقّع بروتوكولات تعاون خلال الزيارة مع نظيراتها المصرية، فضلاً عن توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية.

وسبق أن وصلت 3 دفعات من المسؤولين السعوديين، وعقدوا مع نظرائهم المصريين عدداً من الاجتماعات، كان آخرها الاثنين الماضي بقصر رئاسة الجمهورية، لصياغة البيان الختامي للزيارة، والذي سيخرج في صورة "إعلان" على شاكلة إعلان القاهرة الذي صدر عن اللقاء الأخير بين السيسي وولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في العام الماضي. وشغلت البعثة السعودية الضخمة عدداً كبيراً من الحجرات والأجنحة في فنادق الخمسة نجوم بوسط العاصمة القاهرة.

تركيا وقطر وحماس

تعتبر قضية تقريب العلاقات بين مصر من جهة وتركيا وقطر من جهة ثانية وتطوير العلاقات المصرية مع حركة "حماس" الفلسطينية على رأس أجندة القمة السياسية المصرية السعودية.

وتقول مصادر دبلوماسية مصرية لـ"العربي الجديد" إن الزيارة تأتي في إطار "ممارسة السعودية دورها الذي رسمته لنفسها كقائدة للدول العربية والإسلامية، حيث سيركز العاهل السعودي ومرافقوه على محاولة إقناع الرئيس المصري بطي صفحة الماضي من الخلافات مع دولتي تركيا وقطر، وبدء مرحلة جديدة من التعاون معهما، وذلك على خلفية الاستعدادات لانطلاق أعمال القمة الإسلامية خلال شهر أبريل/نيسان الحالي في مدينة إسطنبول التركية". وتضيف المصادر أن "السعودية ترغب في أن تتم مراسم تسليم وتسلّم رئاسة القمة الإسلامية من مصر إلى تركيا بحضور السيسي، وهو ما يرفضه الأخير حتى الآن، باعتبار أن تركيا لم تعد دولة صديقة للنظام المصري في ظل حالة تخفيض التمثيل الدبلوماسي والعداء السياسي بين النظام الحاكم في الدولتين"، مرجحة أن "تكشف الأيام التالية لزيارة سلمان إلى القاهرة الموقف النهائي للسيسي من زيارة تركيا".

ويرى مصدر سياسي بارز مقرّب من دوائر صناعة القرار الرسمي المصري أنّ "العلاقة بين الطرفين السعودي والمصري في الوقت الراهن هي علاقة احتياج كل منهما للآخر بدرجة متفاوتة، لكنها ليست علاقة شراكة أو تأخذ طابعاً استراتيجياً كما هو الحال بين السعودية وتركيا في الوقت الراهن، وهو ما أغضب القاهرة، ونقلته دوائر رسمية مصرية لمسؤولي المملكة". ويشير المصدر نفسه إلى أن مسؤولين مصريين بارزين "اشتكوا من التباين الواضح في تعامل الرياض مع أنقرة من جهة، وتعاملها مع القاهرة من جهة أخرى".

ووفقاً للمصدر السياسي نفسه فإن "السعودية تسمح لتركيا بإمساك زمام الأمور في الملف السوري، في حين ترفض تماماً قيام مصر بأي خطوة سياسية من شانها التوصل لحلول". ويلفت إلى أنه على سبيل المثال "غضبت الرياض من القاهرة عندما استضافت وفداً من جماعة الحوثيين اليمنية بشكل غير معلن، واحتجت على ذلك في الدوائر الدبلوماسية، وهي الفترة التي شهدت بداية لظهور الخلاف بين الطرفين المصري والسعودي على السطح، ولا سيما أن الرياض قررت معاقبة القاهرة بتخفيض حجم المعونات الاقتصادية والبترولية حينها، وهو ما دفع نظام السيسي للاعتذار المبطن" بحسب المصدر.

ويشير المصدر إلى أن "العلاقة بين الرياض والقاهرة حالياً بها شد وجذب طوال الوقت، ولا سيما أنّ النظام المصري أبدى دهشته لقبول السعودية بالتفاوض مع الحوثيين في الوقت الراهن في حين رفضت المملكة في وقت سابق قيام مصر بهذه الخطوة. وهي المسألة التي تكررت في التعامل مع المشهد السوري، عندما رفضت المملكة تحركات مصر السياسية في هذا الشأن من خلال استقبالها وفوداً لمعارضين سوريين، في حين قبلت بأدوار أخرى لتركيا، وكذلك عندما أعلنت السعودية عدم

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA Center For Studies & Strategies

حساسيتها من التحاور مع إيران، في وقت تغضب فيه عندما تعلم أن مشاورات سرية مصرية حصلت مع طهران في هذا الشأن".

ويكشف المصدر أن تقارير سيادية رُفعت أخيراً للرئيس المصري، ووافقت على مضمونها آراء سياسيين التقى بهم السيسي، وقد حثّته على فتح الملف بشكل شامل خلال زيارة العاهل السعودي للقاهرة، لتكون بمثابة جلسة مكاشفة ومصارحة تُنهي التأزم المكتوم في العلاقات، وتعيد القاهرة لموقعها كمشارك في اتخاذ القرار العربي وليست تابعة.

وبشأن التقارب مع تركيا، يبدو السيسي واقعاً تحت ضغط سياسي وإعلامي كبير من صقور الدوائر الأمنية والاستخباراتية التي شاركت في صنع نظامه، لمنعه من أي خطوة تقارب، باعتبار أن العداء مع الدول التي تتسم بعلاقات جيدة مع الإخوان المسلمين هو أحد أسس شعبيته وشرعيته، في نظرهم.

وتؤكد مصادر دبلوماسية أن السيسي، كعادته في مراحل العلاقة مع السعودية وغيرها من الدول الخليجية الداعمة له، فهو يرغب في تحييد موضوع تركيا وقطر في المرحلة الحالية، والتركيز على تطوير العلاقات الثنائية مع السعودية، بتكريس معادلة "التعاون الأمني والعسكري والمخابراتي وتسهيل الاستثمار مقابل استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية".

وترى المصادر نفسها أن "اختباراً صعباً سيواجه السيسي في هذه الزيارة، بمحاولته التصدي لمطالبة السعودية له بالمشاركة في القمة الإسلامية، في ظل تخطيطه لتقديم مزيد من العروض والتسهيلات الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال السعودية والمساعدات".

تسوية المنازعات والمساعدات

وبعيداً عن المفاوضات السياسية والتحالف العسكري، تشير مصادر حكومية في حديث لـ"العربي الجديد" إلى أن السيسي سيبلغ سلمان بتسوية المنازعات الاستثمارية بين الحكومة وأكثر من 120 رجل أعمال سعودياً مقابل ضخ استثمارات بقيمة 8 مليارات دولار كمرحلة أولى.

وتشهد الزيارة أيضاً عقد الاجتماع السادس للمجلس التنسيقي المصري السعودي. ومن المقرر أيضاً توقيع اتفاقيات في مجالات الزراعة والعمل والنقل البحري والموانئ والإنتاج التلفزيوني المشترك والضرائب والجمارك، حيث سيتم توقيع اتفاق لمد قطاع البترول المصري باحتياجاته من النفط ومشتقاته بقيمة 23 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وبتسهيلات ائتمانية لمدة 10 أعوام.

ويسعى السيسي أيضاً إلى الإسراع في استيراد كمية من المساعدات البترولية التي تم توقيع اتفاقية بشأنها خلال الاجتماع الرابع للمجلس التنسيقي، باستيراد 700 ألف متر مكعب من المواد البترولية السائلة شهرياً، من بينها 500 ألف من السولار، و150 ألفاً من البنزين، و50 ألفاً من المازوت.

إلى أين يتجه الرئيس محمود عباس؟

معين الطاهر — المركز الفلسطيني للاعلام — 2016\4\7

نقدّر صراحة الرئيس محمود عباس الصادمة للجمهور العربي والفلسطيني، ونعرف موقفه الذي نختلف معه فيه عن الانتفاضة الكارثة، والصواريخ العبثية، وعدم جدوى العنف، وانعدام البديل للمفاوضات غير المفاوضات نفسها، وانتظار الجار الإسرائيلي، بغض النظر عن الزمن وابتلاع الأرض واستمرار الاحتلال، حتى يكون جاهزاً للمفاوضات. إلّا أنّ ما سمعناه، في الأيام القليلة الماضية، خلال لقاء الرئيس مع إحدى قنوات التلفزيون الإسرائيلي، تجاوز مواقف الرئيس السابقة، ويفوق كل مخيلةٍ، مهما شطّت في جموحها، ويضرب عرض الحائط بكل أملٍ للجمهور بتصحيح المسار الفلسطيني وتصويبه.

كان من المتوقع، والانتفاضة قد دخلت شهرها السادس، أن يتصلب موقف السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن تتشدّد في مواقفها، وأن تُعبر عن أماني شعبها وتطلعاته، كيف لا وقد أعرب جيلٌ كامل عن غضبه من السياسات المتبعة أكثر من ربع قرن، وهبّ ساعياً، بدمائه، إلى أن يندحر الاحتلال، إلّا أنّ ما شهدناه تجاوز المعقول، وتحدّى المنطق، وقلب كل المفاهيم، بما فيها التي روّجها الرئيس ومستشاروه طوال العقد الماضي.

قيل لنا إنّ لا عودة للمفاوضات، إلّا بإطلاق الدفعة الأخيرة من أسرى اتفاقٍ سابق، وبأن يتم تجميد الاستيطان، وأن تعيد الدول الراعية للمفاوضات صوغ مبادئها، وتحدّد جدولاً زمنياً لها، وذهب بعضهم إلى حد أن يتم ذلك عبر قرار جديد لمجلس الأمن، أو من خلال مؤتمر دولي. هكذا كان الموقف الفلسطيني الرسمي على ضعفه. لكن كل هذه النقاط مُسحت في لقاء الرئيس عباس، أخيراً، مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي. أصبح الرئيس، فجأةً، يرغب ويلحّ في لقاء نتنياهو، بل ويبشرنا بأنّه قادر وفي جلسة واحدة "على حل جميع الخلافات مع نتنياهو".

لماذا انتظرنا ربع قرن، يا سيادة الرئيس، ما دمتَ تمتلك مثل هذه القدرة السحرية على حل الخلافات كلها في جلسة واحدة؟ هل هذا اعترافٌ بفشل فريق المفاوضات، وترقب لنجاح أفكارٍ ما لم يُعلمنا الرئيس بها بعد؟ أم أنّ ثمّة تغييراً مفاجئاً في موقف نتنياهو سيجعله يرضخ للمطالب الفلسطينية في جلسة واحدة؟ أم هناك قبولٌ بالمواقف الإسرائيلية ورضوخٌ لها؟ أو هو الخوف المشترك من تصاعد الانتفاضة وامتدادها؟.

يطالب الرئيس بمنحه فترة اختبار قصيرة أسبوعاً لا غير، يتركه فيها الإسرائيليون لتحمل مسؤولياته، تنسحب فيها القوات الإسرائيلية من مناطق ألف، والتي تشكل 18% فقط من مساحة الضفة الغربية، وتشمل أجزاء من المدن الفلسطينية، وإذا لم ينجح خلال هذه الأيام بإنهاء "أعمال العنف"، فإنّه يقول لهم "عودوا واحتلوها كما شئتم". غريب هذا الانحدار! فبدلاً من المطالبة بانسحاب الاحتلال من كل الأرض المحتلة شرطاً لإعادة الهدوء، نطالب بانسحابه أياماً معدودة فقط على 18% من الأرض، ونبرّر له، من حيث ندري أو لا ندري، اجتياحه هذه المناطق سابقاً ولاحقًا.

يبدو أنّ ثمّة اعترافاً ما بتبرير الاحتلال، ويتجلى ذلك في ما قاله عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمد المدني، بعد قيامه "بواجب التعزية" في الجنرال منير عمر، إذ اعتبره مسؤولاً في الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية، نافياً عن الجنرال صفته العسكرية، ومتناسياً أنّ ما تطلق عليه إسرائيل الإدارة المدنيه هو الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر الذي يدير شؤون الضفة الغربية المحتلة، وكل موظفيها ضباط في جيش الاحتلال، وينفذون سياساته. والأدهى تفسير العزاء في أرفع ضابط درزي في جيش الاحتلال بأنّه لتعزيز الروابط مع إخوتنا في الطائفة الدرزية، متناسياً آلاف الشبان الدروز الذين ينظمون فعالياتٍ يوميةً لرفض الخدمة في جيش الاحتلال، ورفض سلخ الدروز عن إخوتهم من عرب فلسطين.

أمّا التنسيق الأمني، والذي خرج علينا كثيرون من الناطقين الرسميين، بأنّه تنسيق لخدمة الشؤون الحياتية اليومية للمواطن الفلسطيني، فإنّ الرئيس يقطع قول كل خطيبٍ، بتشديده على التمسك به، باعتبار أنّ "البديل سيكون الفوضى، ووصول سلاح ومتفجرات ومسلحين سيأتون من كل مكانٍ ليدخلوا إسرائيل، أنا (أي الرئيس) أضع يدي عليهم، ولو لم يكن هناك تعاون أمني فلسطيني إسرائيلي، ستكون هنالك انتفاضة دامية". فهل، بعد هذا القول، ثمّة من ينكر مرامي التنسيق الأمني وغاياته.

يقول السيد الرئيس إنّ الأمن الفلسطيني يفتش حقائب طالبات المدارس وطالباتها، في مدارسهم وفي الشوارع، وأنّه في مدرسة واحدة عثر على 70 سكيناً. تساءلت كثيراً لماذا هذا التصريح؟ ومن أشار على الرئيس به؟ وما الهدف منه؟ خصوصاً أنّه يأتي، بعد نشر شريط إعدام الشهيد عبد الفتاح الشريف بدم بارد، على يد أحد الجنود الصهاينة. وجود 70 سكيناً في مدرسة واحدة يعني، بحسبةٍ بسيطةٍ، أنّ آلاف السكاكين مخبأة في حقائب الطالبات والطلاب الذين يمرّون يومياً عبر

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الحواجز الإسرائيلية، وهي إذا كانت فعلاً منتشرة على هذا النحو، فهذا بمثابة اعترافٍ بفشلٍ ذريعٍ لسياسة السلطة الفلسطينية ونهجها، وتأكيد على عزم جيل الشباب على سلوك طريقٍ مغاير تمامًا. لكن، ألا يخشى أيضاً أن تكون هذه التصريحات للتلفزيون الإسرائيلي بمثابة تبريرٍ لإعدام هؤلاء الطلاب على حواجز الاحتلال، وبأيدي جنوده، باعتبار أنّ كل حقيبة مدرسية مشبوهة، تحمل الموت في داخلها للجنود والمستوطنين الصهاينة.

يحذّر الرئيس من احتمالات انهيار السلطة الفلسطينية، بل ويقول إنّها "على وشك الانهيار"، من دون أن يحدد سبباً لذلك، لكنّ السياق يحملنا على الاعتقاد أنّه، وبدلاً من اعتبار الانتفاضة رافعةً للنضال الفلسطيني، يستند إليها، فإنّه ربّما يعتبرها سبباً في التعجيل بهذا الانهيار الوشيك. وهنا نعود إلى رسالة القيادي الفتحاوي، مروان البرغوثي، من خلف قضبان السجن الإسرائيلي، لنكتشف كم كانت دعوته إلى مسار وطني بديل، وبنيةٍ سياسيةٍ شابة، وتجديد الخطاب والبنية في مكانها ووقتها.

يتحمّل الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية كامل المسؤولية عن التراجعات المستمرة والمتتالية من هاويةٍ إلى أخرى، إلّا أنّ الفصائل الصامتة، والتي تخلت عن دورها النضالي السابق، تتحمل قسطها من المسؤولية نفسها، والساكت عن الحق شيطانٌ أخرس.

ماذا تريد حماس من المصالحة وماذا يريد عباس؟

إبراهيم المدهون عربي21 2016\4\7

تريد حركة حماس من المصالحة نقل تجربة المقاومة الفلسطينية للضفة الغربية وتوحيد الجهود، وتعزيز انتفاضة القدس وصمود شعبنا في مواجهة تهويد مدينتي القدس وخليل الرحمن، ووقف عمليات ابتلاع الأراضي وقضمها والسيطرة عليها، وفي المقابل يريد الرئيس محمود عباس نقل ثقافة التنسيق الأمني والاقتصادي لقطاع غزة وإلزامها بالاتفاقيات المُوقعة وأخذ مزيد من الشرعية لتوقيعاتٍ جديدة، كما أنه يسعى لإنهاء فصائل المقاومة وتفكيك قوتها المسلحة وإلغاء استراتيجية الكفاح المسلح، والعمل على تفكيك بنية كتائب القسام وسرايا القدس وغيرهما من فصائل المواجهة.

حماس من جهتها تسعى لترتيب البيت الفلسطيني، والمشاركة الفاعلة لقيادة منظمة التحرير وتطوير برنامجٍ وطنيٍ شامل يشارك فيه الجميع في دورٍ تكاملي إيجابي وواضح، يمثل الشعب والقضية وقواه الحية تمثيلاً حقيقياً، وعلى أساس ديمقراطي ووطني، كما أنها تريد العمل على رفع الحصار عن قطاع غزة وتقوية جبهة العمل السياسي في الضفة الغربية، أما الرئيس عباس فهو يهدف من هذه المصالحة لإخراج حماس من الملعب السياسي والسلطوي، بالطريقة نفسها التي دخلت بها، لهذا فالمصالحة عنده مقتصرة على انتخابات السلطة.

رؤية حماس للمصالحة تتمثل بأننا كشعب فلسطيني في سفينةٍ واحدة، وعلينا قيادتها وتحمل مسؤوليتها بشكل مشترك، وأن خرق السفينة وإغراقها لن يصيب فئةً دون أخرى فنحن في مرحلة معقدة، إما أن ننجو أو نهلك جميعا، للأسف هذه القناعة ما زالت غائبة عن الرئيس محمود عباس وحركة فتح، ويظنون خاطئين أن ما حدث للإخوان في مصر يمكن تكراره لحماس في فلسطين، متجاهلين اختلاف البيئة ما بين دولة عميقة وسلطة محتلة.

كما أن حماس تمتلك أوراق قوة شعبية وسياسية وامتداد جماهيري عربي وإسلامي، ولديها القدرة على بعثرة المنطقة لما تتمتع به من تنظيم متماسك وقيادة سياسية وطنية جريئة، وجناح عسكري متمرس وقوي، وأن هذه الحركة التي واجهت الاحتلال الإسرائيلي ونظام مبارك مجتمعين وصمدت أمام التحديات المختلفة، قادرة الآن على مواجهة العالم أجمع إن فكر أحد أي أحد بإزاحتها وتجاهلها وفرض سياسات جديدة على الشعب الفلسطيني.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الحل الوحيد لإنجاح المصالحة والمساعي الجديدة يتمثل بتخلي حركة فتح عن فكرة احتكار القرار والتمثيل الفلسطيني، ووقف محاولة الرئيس عباس استخدام المصالحة لإخراج حماس من المشهد السياسي، والتوجه الجاد لشراكةٍ حقيقيةٍ لقيادة المرحلة والنأي بالقضية عن تسونامي الدمار الذي يجتاح الإقليم، مع محاولة استثمار قوة حماس والجهاد الإسلامي السياسية والعسكرية وعلاقاتهما الإقليمية لصالح إعادة ترتيب وبناء النظام الفلسطيني.

المحكمة الدستورية... عنوان جديد للخلاف بين "فتح" و"حماس"

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 2016\4\7

يفتح تشكيل المحكمة الدستورية العليا في فلسطين، بقرار من الرئيس محمود عباس، باباً للخلاف من جديد بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وكتلتها البرلمانية من جهة وبين السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" من جهة ثانية. وتتهم "حماس" عباس بالعمل من أجل السيطرة على ما تبقى من سلطات ليست في يده، عبر تشكيل المحكمة في ظل الانقسام وعدم وجود اتفاق وطني على تشكيلها، وتحذّر مما تسميه استخدامات "ثأرية" من خلال المحكمة، فيما تدافع "فتح" عن القرار وتضعه في إطار استكمال مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وأدى أعضاء المحكمة الدستورية، يوم الثلاثاء الماضي، اليمين القانونية أمام عباس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، في ظل ما قالت السلطة إنه منع "حماس" لأعضاء المحكمة من غزة من الوصول للضفة، أو أداء القسم عبر تقنية مؤتمرات الفيديو (الفيديو كونفرانس).

ونشر الخبير القانوني، حنا عيسى، تقدير موقف عن المحكمة، قال فيه إنّ المحكمة الدستورية هي السلطة الأرفع في مواجهة السلطات الثلاث التقليدية المعروفة، وهي السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ووفقاً لعيسى فإنّ سلطة ونفوذ المحكمة الدستورية يطاولان ما تسنّه السلطة التشريعية من قوانين، سواء بالإلغاء مباشرة أو عبر الطلب من السلطة التشريعية بتعديلها عند الحكم بعدم دستوريتها. وقد يصل الأمر إلى أبعد من ذلك، كأن تقضي المحكمة ببطلان القانون الذي على أساسه انتخب البرلمان، وبالتبعية حل البرلمان.

من جهته، وجّه مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، رسالة إلى عباس طالبه فيها بـ"ضرورة أن يأتي تشكيل المحكمة الدستورية العليا كخطوة لاحقة تتوج إعادة الحياة الدستورية المتمثلة بإجراء الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية) وإعادة توحيد القضاء الفلسطيني." ودعت المؤسسات الحقوقية إلى "أن لا يأتي تشكيل المحكمة مبنياً على محاصصة سياسية يسعى من خلالها أي حزب أو جهة سياسية للسيطرة على هذه المحكمة. فالمحكمة الدستورية العليا، هي حارسة القانون الأساسي، وحامية الحقوق والحريات العامة، فحياديتها ونزاهتها واستقلاليتها شأن ينبغي عدم المساس به"، على حد قولها.

في هذه الأثناء، يقول القيادي في "حماس"، النائب في المجلس التشريعي عن الحركة، يحيى موسى، لـ"العربي الجديد"، إنّ هذا "التشكيل للمحكمة الدستورية هو تشكيل سياسي بالمقام الأول، وراءه محاولة عباس لإيجاد محكمة ينفذ من خلالها كل مخططاته، والتحكم في النظام السياسي الفلسطيني، من خلال ايجاد محكمة دستورية تمثل أعلى من كل السلطات، وتحكم في قضايا السلطات وتنازعها، وتنازع القوانين والقضائية"، على حد قوله.

ويعتبر موسى أنّ الرئيس الفلسطيني أتى بالمحكمة الدستورية من أجل "أهداف تخصه، ومن أجل إبطال ولاية المجلس التشريعي، وإبطال القوانين التي صدرت من المجلس التشريعي، وليثبت مراسيمه الرئاسية، ولمساعدته على تثبيت إقصاء كل خصومه السياسيين"، على حد قوله. ويلفت إلى أنّ "قضية تشكيل المحكمة الدستورية تخص الكل الوطني، لذلك الموضوع تستهدف فيه الحركة الوطنية ومشروعنا الوطني، ومشروعنا السياسي".

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

في المقابل، يقول القيادي في حركة "فتح"، يحيي رباح، لـ"العربي الجديد"، إنّ إقرار عباس للمحكمة الدستورية يأتي في إطار استكمال مؤسسات السلطة الفلسطينية، والتحول من مجرد سلطة إلى دولة، في ظل تنامي حركة الاعترافات الدولية بفلسطين كدولة قائمة. ويؤكد رباح أنّ القانون الأساسي كفل للرئيس الفلسطيني إرساء المحكمة الدستورية وتعيينها، إلى جانب وجود المجلس التشريعي كما في باقي دول المنطقة، من أجل استكمال كامل المؤسسات التي لم تكن موجودة في المرحلة السابقة في السلطة.

ويوضح القيادي في "فتح" أنّ عباس لن يلغي المجلس التشريعي عبر بوابة المحكمة الدستورية التي جرى تشكيلها في ظل دعوته المتجددة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في مدة لا تتجاوز ستة أشهر بالتوافق بين الفصائل الفلسطينية. ويلفت رباح إلى أنّ الاعتراضات المقدمة من قبل "حماس" أو المختصين الحقوقيين والقانونيين يجب مناقشتها والتوافق عليها، من دون تحولها إلى قضية خلافية، في ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني وما سمّاه تهرب حركة "حماس" المتواصل من المصالحة.

من جهته، يقول المحامي والخبير القانوني، صلاح عبد العاطي، لـ"العربي الجديد"، إنّ تشكيل محكمة دستورية لدولة تحت الاحتلال، صغيرة ومحدودة المساحة وعدد السكان، وتعاني من انقسام سياسي ومؤسساتي وجغرافي، لا يتسم بالضرورة والحاجة الملحة. ويلفت عبد العاطي إلى أنّ تشكيل محكمة دستورية عليا يتطلب توفر كفاءات قانونية مستقلة وغير حزبية، ومعبرة عن مختلف الرؤى القانونية والسياسية والاجتماعية، لا يختلف أحد على قلتها ان لم نقل ندرتها، فضلاً عن التكلفة المالية الباهظة المترتبة على تشكيلها.

ويشدد عبد العاطي على أنّ الوضع السياسي الفلسطيني الراهن لا يسمح بتشكيل محكمة دستورية قابلة أحكامها للتنفيذ والاحترام في شطري الوطن، الذي لا يزال بحاجة لاستكمال البناء المؤسسي الديمقراطي لدولة فلسطين المتحررة من قيود الاحتلال.

ويوضح أهمية أنّ يستند تشكيل المحكمة إلى توافق مجتمعي عريض، وإجماع سياسي وطني يتم التوصل إليه نتيجة حوارات وطنية ومجتمعية واسعة، تنتهي بالتوافق على معايير إشغال عضوية هذه المحكمة، وتوقيت تشكيلها، والحاجة لتعديل قانونها، إلى جانب بيان صلاحياتها، وإجراءات التقاضي أمامها، وجهة تعيين أعضائها.

ويطالب الخبير القانوني الفلسطيني بإلغاء قرار تشكيل المحكمة والتراجع عن التعديلات القانونية على قانون المحكمة الدستورية، وترك مهمة التشكيل للحوار الوطني الشامل الذي يوصل الفلسطينيين إلى توافق وطني شامل بشأن المحكمة الدستورية، وتشكيلها، والصيغة المثلى لقانونها.

مصدر فلسطيني لـ"القدس" دوت كوم: تجزئة مناطق (أ) مرفوض

القدس- "القدس" دوت كوم- محمد ابوخضير- 7\4\2016

صرح مصدر فلسطيني كبير ان الاجتماعات الفلسطينية الإسرائيلية الامنية مازالت متواصلة ،ولكن حتى الان لم يتم التوصل الى اتفاق ، وان الجانب الفلسطيني يتمسك بموقفه حول وحدة مناطق الضفة الغربية، مع وجود سقف زمني محدد.

وشدد المصدر في تصريح خاص بـ"القدس" دوت كوم، على ان مناطق (أ) ليست بمعزل عن الاتفاقيات المتعلقة بكل الضفة الغربية، وان استعادة السيادة الفلسطينية على هذه المناطق هو تنفيذ للاتفاقيات الامنية السابقة .

وحول حصر الجانب الإسرائيلي الحديث والمفاوضات الامنية كمرحلة تجريبية في منطقتي رام الله واريحا في البداية ثم باقي مدن الضفة، اكد المصدر ان الجانب الفلسطيني تجاوز فكرة تجزئة مناطق (أ) ورفض مرحلة رام الله واريحا من بداية

مركز القدس للدراسات والاستراتيجيات
Center for Studies & Strategies

المفاوضات وأصر على وحدة مناطق (أ). وأشار الى عدم دقة ما جاء في رواية صحيفة" هآرتس" وقال :"انه عقد عدة اجتماعات وليس ثلاثة اجتماعات". وقال ان الاجتماعات تمت وفق رؤية واضحة من القيادة الفلسطينية ولا يوجد تقدم أو تأخر، ولا يوجد اتفاق . مضيفاً :نحن حريصون على عدم بيع الوهم لشعبنا، فالقيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس لم يعلن بصورة رسمية عن اي موقف ،بانتظار النتائج خلال الفترة القادمة ".

وكان وفد أمني فلسطيني سلم رسالة رسمية لإسرائيل في شباط الماضي تطلب وقف اقتحامات الجيش الإسرائيلي لمناطق (أ) في الضفة الغربية والالتزام المتبادل بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجانبين.

وهدد الجانب الفلسطيني في حال عدم الاستجابة لمطالبه باحترام السيادة الفلسطينية ووقف الانتهاكات للاتفاقيات الموقعة وتنفيذ الألتزامات ، ببدء إجراءات لتحديد العلاقة مع إسرائيل بموجب قرارات المجلس المركزي المتخذة في آذار ٢٠١٥ بما في ذلك وقف التنسيق الأمني والشروع بخطوات .

وتقسم الضفة الغربية، حسب اتفاق (أوسلو) للسلام المرحلي الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير عام ١٩٩٣، إلى ثلاث مناطق الأولى (أ) وتخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، والثانية (ب) وتخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية وإدارية فلسطينية، والثالثة (ج) وتخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية.

غير أن الجيش الإسرائيلي منذ ايلول عام ٢٠٠٠ يشن عمليات مداهمة وحملات اعتقالات للشبان الفلسطينيين شبه يومية في كافة مناطق الضفة الغربية بما فيها المصنفة (أ) ونشر حواجز عسكرية تعرقل حياة اكثر من ٢مليون فلسطيني في الضفة.

وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماع برئاسة الرئيس محمود عباس قبل يومين، على عدم إمكانية الاستمرار في تنفيذ ما ترتب على الفلسطينيين من التزامات إن استمرت إسرائيل "بالتنكر" لالتزاماتها.

وكانت صحيفة "هآرتس"قد نشرت امس على صدر صفحتها الاولى تقريرا قالت فيه ان تقدمًا أُحرز مؤخرًا في المفاوضات التي تجريها السلطة الفلسطينية مع الجيش الإسرائيلي، والرامية لتقليص عمليات الجيش بالضفة الغربية المحتلة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة قولها إن ثلاثة لقاءات أجريت مؤخراً على هذا الصعيد، في حين سيتم إطلاع "الكابينت" الإسرائيلي على نتائج هذه اللقاءات، وذلك للمرة الأولى منذ الكشف عن هكذا مفاوضات.

وحسب الصحيفة عرض الجيش وقف عملياته واقتحاماته لمدينتي رام الله وأريحا أولًا، إلا في حال وجود ما أسماه "القنبلة الموقوتة"، فإنه سيقتحم هذه المدن لاعتقال مطلوبين دون الاكتراث بالتفاهمات المذكورة، الأمر الذي رفضته السلطة، وطالبت بوقف العمليات من مدن الضفة الكبيرة دفعة واحدة.

وكان قائد جيش الاحتلال غادي آيزنكوت أكد أن أي اتفاق لن يردع الجيش عن الدخول لأي مكان بالضفة الغربية طالما كان الأمر متعلق بالأمن الإسرائيلي على حد قولة.

وذكرت الصحيفة العبرية ان منسق الاعمال الحكومة الإسرائيلية اللواء يوآف مردخاي وقائد المنطقة الوسطى روني نوما يديران المفاوضات مع الجانب الفلسطيني بقيادة رئيس المخابرات العامة اللواء ماجد فرج ، ورئيس الامن الوقائي زياد هب الريح ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ.

هذا واكد الجانب الفلسطيني خلال المباحثات أن الموقف المبدئي هو تلقي المسؤولية الامنية الكاملة عن كل المدن الفلسطينية ورفض التقسيم على نمط "أريحا ورام الله أولا".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وقالت "هآرتس"ان الجيش الإسرائيلي يحاول أن يدفع الى الامام بالاتصالات مع الفلسطينيين عقب التخوف من أن يؤدي استمرار الوضع الحالي في الميدان الى المس بالتنسيق الامني مع الفلسطينيين، الى تصعيد كبير آخر في الضفة وسيناريو قد يصل الى انهيار السلطة.

ثابت: حكومة الحمدالله تستثني غزة من طلبات التوظيف للعام الثالث

الرسالة نت 7\4\2016

قال وكيل وزارة التربية والتعليم بغزة زياد ثابت، إن استثناء حكومة الحمد الله لتقديم طلبات التوظيف من غزة، يأتي للعام الثالث على التوالي، بقرار سياسي.

وأضاف ثابت في تصريح خاص بـ "الرسالة نت"، مساء الأربعاء، أن حكومة الحمد لله تستثني غزة مجددا من تقديم الطلبات، مع وجود آلاف الخريجين ممن ينتظرون التوظيف.

وأوضح أن ما لا يقل عن 30 الف خريج من كليات التربية والتعليم بغزة لديهم استعداد لتقديم الطلبات، لكنهم دون توظيف خلال السنوات الاخيرة.

وأعلنت وزارة التربية والتعليم العالي في الحكومة، اليوم الأربعاء، بدء استقبال طلبات التوظيف للوظائف التعليمية والإدارية للعام الدراسي 2016/ 2017، من خلال مكاتب مديرياتها، اعتبارًا من يوم الأحد المقبل، وحتى نهاية يوم الخميس.

وأشار ثابت إلى أن آخر امتحان توظيف تم عقده في غزة كان قبل تشكيل "حكومة التوافق" مباشرة، ومن يومها، لم يوظَّف إلّا 320 خريجا بنظام العقود.

وفيما يتعلق بوظائف التشغيل المؤقت التي أعلن عنها مجلس الوزراء بغزة، قال ثابت إن الوزارات قدّمت اقتراحات لاحتياجاتها، وإن المجلس سيدرسها للرد بالعدد المتوفر من الوظائف لوزارة التربية والتعليم.

في السياق، نوّه ثابت إلى أن الوزارة وقّعت أمس الثلاثاء عقدًا مع مؤسسة التعاون لتشغيل 70 خريجا في منطقة جحر الديك والمغراقة بالمنطقة الوسطى، لمدة 10 شهور وسيستكملون العام الدراسي المقبل كاملا.

الصندوق العربي للإنماء يقدم 50 مليون دولار لدعم مدينة القدس

أمد/ المنامة: 7\4\2016

خصص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 50 مليون دولار لدعم مدينة القدس موزعة على خمس سنوات، فيما جددت الهيئات المالية العربية منحتها لفلسطين وهي اقتطاع 10% من دخلها أي حوالي 60 مليون دولار.

جاء ذلك خلال اختتام اجتماع وزراء المالية العرب السبع ،والاجتماع المشترك للهيئات المالية العربية، والاجتماع السادس لمجلس الإشراف على تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في بلدان العالم العربي الذي احتضنته مملكة البحرين ، اليوم الأربعاء.

وشارك في هذه الاجتماعات الهامة أكثر من 400 مسؤول وخبير واستشاري مالي، إضافة لمحافظي البنوك المركزية ومصرفيين وخبراء بورصات ومؤسسات نقد وتمويل من كافة الدول العربية، وذلك لمناقشة أبرز النماذج العربية التي نجحت في دعم وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكيف يمكن توفير المقومات اللازمة لها من تمويل ومساندة لوجستية.

Center for Studies & Strategies GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

صالح: انتفاضة القدس هزت ركائز "إسرائيل"

الدوحة – صفا 7\4\2016

قال مدير مركز الزيتونة للدراسات محسن صالح إن "انتفاضة القدس الحالية هزت الأساسين اللذين يقوم عليهما المجتمع الإسرائيلي وهما الأمن والاقتصاد، في مقابل حالة من الصمود يقدمها الفلسطينيون، مشيرا إلى أنها تُعيد توجيه بوصلة الأمة إلى عدوها الأول".

وتوقع صالح -في حديثه لبرنامج "بلا حدود" على قناة الجزيرة القطرية- تجاوز الانتفاضة للتحديات التي تواجهها، مؤكدا أن المسار العام للحالة المقاومة صاعد رغم الصعوبات والعقبات.

وعن الخسائر الإسرائيلية في انتفاضة القدس، قال إن هناك 1516 عملية تمت خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذه الانتفاضة، من بينها 296 عملية أدت إلى إصابات مباشرة بين الإسرائيليين، وتعتمد هذه العمليات كلها على العامل الفردي.

ورغم إشارة صالح إلى أن الخسائر الإسرائيلية قد تبدو قليلة، فإنه أوضح أنه عند الأخذ في الاعتبار أن إسرائيل تقوم على الأمن والاقتصاد، فإن الانتفاضة الحالية تتسبب في حالة من الهلع في مجتمعها، حتى أن 77% من المستوطنين لم يعودوا يشعرون بالأمن، بينهم 52% لا يشعرون بالأمن مطلقا، و25% يشعرون بانعدام الأمن، وفق الإحصاءات الإسرائيلية.

وأضاف أن "حشد إسرائيل 27كتيبة عسكرية لمواجهة الانتفاضة يعني حالة من الاستنزاف للمجتمع وهو ما انعكس على السلوك الإسرائيلي، حتى أن 80% من سكان بعض المدن التي تحدث فيها عمليات للانتفاضة لا يخرجون من بيوتهم في بعض الأوقات، فضلا عن خسائر سياحية كبيرة وغير ذلك".

وأوضح أن لكل انتفاضة ما يميزها، فالانتفاضات تأخذ شكلا موجيا ولا تتوقف، وفي حين تميزت الانتفاضة الأولى بأطفال الحجارة، وميّز الاستشهاديون الانتفاضة الثانية، فإن الانتفاضة الثالثة هي انتفاضة السكاكين.

وعن ما يميز الانتفاضة الحالية، قال صالح إنها ترتبط أكثر بالجيل الشاب العابر لحدود التنظيمات، بالإضافة للمبادرة الفردية التي لا تنتظر الفصائل الفلسطينية، كما أنها "بلا رأس" إذ يغيب عنها القيادة وهو ما أدى لاستمرارها دون أن يتمكن الاحتلال الإسرائيلي من استهداف قيادتها.

وأكد أن مما يميز الانتفاضة الحالية هو حجم المشاركة الكبيرة من الفتيات الفلسطينيات.

وأشار إلى أن الجيل الذي يقود الانتفاضة الحالية هو ما كان يُطلق عليه "جيل أوسلو"، في إشارة إلى أنه نشأ تزامنا مع اتفاقية أوسلو وما بعدها، وهو جيل تصفه بعض الدراسات بأنه الأكثر اعتراضا على الاتفاقية، مشيرا إلى أن الطفل الفلسطيني يقدم نموذجا رائعا للمقاومة.

ووصف ردَّ الشباب الفلسطيني خلال الانتفاضة الحالية على انتهاكات الاحتلال بأنه "رد واع وناضج ويعرف ما يريد ومستعد للتضحية ومستعد للمبادرة الفردية". ولفت إلى أن عمليات الانتفاضة تركزت في القدس، مما جعلها تأخذ هوية الدفاع عن المدينة المقدسة والمسجد الأقصى.

مستقبل السلطة

وعن مستقبل السلطة الفلسطينية، قال صالح إنها وصلت إلى طريق مسدود، فبدلا من أن تتطور من سلطة إلى دولة على الأراضي المحتلة عام 1967 تحولت إلى حالة أمنية وظيفية تخدم الاحتلال الإسرائيلي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأضاف أن مشروع التسوية وصل إلى طريق مسدود، وأن نحو 70% من الفلسطينيين يعتبرون اتفاق أوسلو "ميتا"، وأن نحو 50% من الفلسطينيين يطالبون بحل السلطة.

وقال صالح إن نحو 43% من موظفي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أعضاء في الأجهزة الأمنية، ويُصرف عليهم 40% من رواتب السلطة، لافتا إلى نسبة أفراد الأمن إلى الفلسطينيين في الضفة هي 43 لكل ألف نسمة، بينما النسبة العالمية لا تتعدى ثلاثة لكل ألف نسمة.

ورأى صالح أن المقاومة والانتفاضة الحالية تُوحد الشعب الفلسطيني بغض النظر عن الانتماءات السياسية.

وطالب القيادات الفلسطينية أن ترتقي إلى مستوى الشعب الذي يُقدّم هذه التضحيات الغالية، مؤكدا أن هناك شبه إجماع فلسطيني على ضرورة وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

وعن مستقبل انتفاضة القدس، قال صالح إنها تواجه ثلاثة تحديات، هي: تحدي الاستمرار في ظل الضغوط الهائلة لوأدها، وتحدي الانتشار في ظل محاولة حصارها، وتحدي الاستثمار السياسي لها في اتجاه غير صحيح؛ مشددا على ضرورة أن تتجاوز الانتفاضة الحالية هذه التحديات حتى تحقق أهدافها، ومؤكدا أن المسار العام لحالة المقاومة صاعد رغم الصعوبات والعقبات.

"التيّار الإصلاحيّ" في حركة "فتح"... تصحيحيّ أم انشقاقيّ!

بقلم محمد عثمان مدينة غزّة: المينيتور 2016\4\7

ينشط هذه الأيّام في قطاع غزّة تيّار جديد داخل حركة "فتح"، أطلق عليه مؤسّسوه اسم "التيّار الإصلاحيّ الديموقراطيّ"، وهو يضمّ عدداً كبيراً من قادة "فتح" المفصولين منها من قِبل قيادة الحركة بسبب رفضهم لسياسات الحركة، وآخرين من القادة الّذين ما زالوا أعضاء في الحركة.

لقد بدأ الصراع داخل الحركة يظهر إلى العلن في شكل قويّ بعد عمليّة فصل القياديّ السابق محمّد دحلان من لجنتها المركزيّة وإنهاء علاقته معها في 12 حزيران/يونيو من عام 2011، إثر اتّهامه بقضايا فساد ماليّة، غير أن محكمة جرائم الفساد في رام الله رفضت في العام 2015 التهم الموجّهة له وأغلقت الملف. وبقي دحلان يعيش في الإمارات العربية المتحدة حتى اليوم. وتلتها عمليّات فصل المؤيّدين له، ممّا أدّى إلى إحداث شرخ كبير فيها، وانقسمت "فتح" إلى تيّارين: الأوّل مؤيّد لرئيسها محمود عبّاس الذي أصدر قرار فصل دحلان ، والثاني "إصلاحيّ" مناوئ له بقيادة دحلان.

وفي هذا السياق، أشار عضو المجلس الثوريّ السابق في حركة "فتح" الدكتور عبد الحميد المصريّ، من غزّة، والّذي تمّ فصله قبل نحو عامين من المجلس، وهو أحد مؤسّسي التيّار في غزة مع دحلان، في حديثه مع "المونيتور"، إلى أنّ التيّار هو جزء من حركة فتح، ويسعون من خلاله إلى إصلاحها، وقال: "نريد إصلاح كلّ التشوّهات الّتي طرأت على النّظام الداخليّ للحركة والتعدّي عليها واستيلاء بعض القادة الفاسدين على القرار فيها، مثل قضيّة فصل محمّد دحلان وزملائه من أعضاء المجلس الثوريّ، وأنا من بينهم، ونحن لا نعتبره فصلاً قانونيّاً لأنّه لم يسلك القنوات القانونيّة داخل أطر الحركة كالحصول على تصويت ثلثي المجلس الثوريّ في الفصل للموافقة على فصل الأعضاء، لذلك فقيادات وأعضاء كثيرون في حركة فتح يرفضون هذا الفصل".

إنّ التيّار، الّذي تمتدّ قاعدته الشعبيّة في أوساط الحركة داخل المناطق الّتي تتواجد فيها خارج فلسطين، والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. يدير العديد من المؤسّسات الخيريّة الّتي تتلقّى الدعم الماليّ والمساعدات، بحسب ما أشار عبد الحميد المصريّ، الّذي قال أيضاً: "هناك جزء من أعضاء التيّار ما زال يمارس دوره ضمن الهيكل الرسميّ لحركة فتح في الداخل

Center for Qudaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

والخارج، وهم كوادر ومسؤولون في الحركة، وجزء آخر يمارس دوره من خلال المؤسّسات الّتي نديرها، وكلّ شخص منّا قد يكون يدير مؤسّسة لوحده، لكنّ المال الّذي يأتي من الخارج عبرها هو لكلّ الشعب الفلسطينيّ، وليس للتيّار الإصلاحيّ".

ورأى أنّ التغييرات والقضاء على الفساد داخل "فتح" سيكونان نهاية حتميّة لمشاكلها، وقال: "أعتقد أنّ أصوات عبّاس ومن حوله من الأعضاء الحاليين في حركة فتح ممّن عارضوا عودة أعضاء التيّار الإصلاحي، الّذين قالوا لا لسياسة التهميش والعزل والاضطهاد والقهر الّتي مورست ضدّهم، هي أقليّة. وفي المقابل، فإنّ الأصوات الّتي تنادي برجوع الأعضاء إلى حضن الحركة وممارسة دورهم الطبيعيّ هي الأغلبيّة. وبالتّالي، فإنّ عبّاس ليس قدراً حتميّاً على فلسطين أو حركة فتح، فجاء قبله ياسر عرفات وتوفي وبقيت فتح، وسيذهب عبّاس وتبقى فتح".

لقد حاول مراسل "المونيتور" التواصل مع قيادة حركة "فتح" في قطاع غزّة الموالية لمحمود عبّاس، غير أنّ محاولاته باءت بالفشل لعدم رغبتها في الحديث عنه.

لقد شهدت حركة "فتح" منذ تأسيسها في الأوّل من كانون الثاني/يناير من عام 1965 عدداً محدوداً من التصدّعات السياسيّة والانشقاقات الداخليّة، بدءاً من انشقاق مدير مكتب الحركة في العاصمة العراقيّة بغداد صبري البنّا المعروف باسم أبو نضال، مؤسّساً بذلك الجماعة المنشقة عن فتح التي أسماها "حركة فتح- المجلس الثوريّ" في عام 1974، رفضاً منه لما أسماه الحلول السلميّة للقضيّة الفلسطينيّة، والّتي وصفها بـ"الاستسلاميّة"، وتلاه الانشقاق الثاني لبعض قيادات الحركة في منطقتي تعلبايا وتعنايل اللبنانيتين في عام 1983، والّذي أطلق عليه "الحركة التصحيحيّة"، الّتي عرفت في ما بعد باسم "فتح الإنتفاضة"، مدعومة من نظام الرئيس السوريّ الراحل حافظ الأسد.

ورغم تلك الانشقاقات المحدودة السابقة وتأسيس فصائل صغيرة اعتبرها مؤسّسوها امتداداً طبيعيّاً لـ"فتح"، إلاّ أنّ الحركة "الأمّ" استعادت وحدتها سريعاً، لكنّ السؤال اليوم: هل يفكّر مؤسسي"التيّار الإصلاحيّ" الجديد بإنشاء جسم سياسيّ جديد ومستقل يمثّلهم أم لا؟!.

في هذا المجال، قال المحلّل السياسيّ أكرم عطاالله لـ"المونيتور": على الرغم من مرور أربع سنوات تقريبا على فصل دحلان وأنصاره من الحركة، من غير المعروف حتّى الآن، هل سيشكّل دحلان ومن معه حزباً جديداً أم يعود إلى المنافسة داخل حركة "فتح بناء على أي مصالحة قد تتم بينه وبين الرئيس عباس؟".

أضاف: "أحياناً يكون هناك شعور بأنّ العمل يسير نحو تشكيل حزب مواز. وأحياناً أخرى، نشعر بأنّ العمل يجري على العودة إلى الحركة. ولهذا، فإنّ الأمر يختلف عمّا حصل من انشقاقات سابقة في الحركة أو حتّى داخل فصائل فلسطينيّة أخرى كما حصل في انشقاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انشقت إلى حزبين في العام 1968، فالأمر غير معروف حتّى اللّحظة إلى أين ستصل هذه المشكلة."

ورأى أكرم عطاالله أنّ تاريخ "فتح" يؤكد وجود تجارب انشقاقات قادها قادة كبار منها، مشكّلين تيّارات سياسيّة سرعان ما انعزلت سياسيا، وبقيت الحركة موحّدة، عازياً الأمر إلى أسباب عدّة: "انعزالهم جاء لأنّ من فصل قبل تلك الانشقاقات استخدم السلاح ضدّ المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان، وهذا لم يكن مقبولاً، وكان الفصل منطقيا وعادلا. والثاني، أنّ ياسر عرفات كان على رأس الحركة الّتي حافظ على قوّتها. والثالث، أنّه لم تكن لديهم أرضيّة ماليّة تمكّنهم من بناء حزب كبير وقويّ".

ووفق عطاالله، فإن تلك الأسباب لم تعد موجودة اليوم، ممّا يعني أنّ عوامل فشل أيّ تيّار مواز لحركة "فتح" "الأمّ" لم تعد قائمة، فياسر عرفات لم يعد موجوداً برمزيّته، ودحلان يمتلك مالاً يؤهّله لبناء حزب، وطريقة فصله من حركة "فتح" جمعت حوله المؤيّدين الّذين اعتبروا الفصل ظلماً، مشيرا إلى أنّ وحدة حركة "فتح" بعد ظهور هذا التيّار باتت على المحكّ،

خصوصاً بعد توسّع رقعة الخلاف بين تياريّ دحلان وعبّاس، وقال: "الأمر سيؤثّر على وحدة حركة فتح، هذا خلاف شديد داخلها، وواضح أنّه تعزّز بعد فصل دحلان. وبالتّالي، بدأ في الآونة الأخيرة يظهر على الأرض سواء في المناسبات العامّة السارّة أم الحزينة، إذ أصبحنا نرى قطبين في حركة فتح وتيّارين ووفدين".

عزي فشل الانشقاقات السابقة في حركة "فتح" إلى انعدام البيئة الخصبة لاستمرارها ونجاحها، غير أنّ الظروف اليوم تبدّلت، ممّا يعزّز مخاوف البعض من تحوّل "التيّار الإصلاحيّ" الجديد إلى "حزب منشقّ".

أبو مرزوق يطرح تساؤلات حول تأييد السلطة للمبادرة الفرنسية

05نيسان / أبريل 2016

عبر نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، موسى أبو مرزوق، عن استغرابه من تأييد السلطة الفلسطينية للمبادرة الفرنسية.

وقال أبو مرزوق، إن هناك أشياء عصية على الفهم، ليس لصعوبتها، ولكن لعدم منطقيتها، مثل المبادرة الفرنسية التي تؤيدها السلطة الفلسطينية.

وتساءل في منشور له على حسابه بموقع فيسبوك: كيف تدعو لمؤتمر دولي لا تؤيده الأطراف الرئيسة (أمريكا، روسيا، الصهاينة).

وناقش أبو مرزوق الهدف من عقد المؤتمر، متسائلاً عن جدوى عقده طالما أن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية على أي حال.

وأضاف: "حينما تسأل عن هدف المؤتمر يقولون: الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وإذا فشل المؤتمر فإن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية"، مردفاً: "إذا كانت فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية سواء نجح أو فشل فلماذا المؤتمر؟ ولماذا هذا التأخير في الاعتراف!".

وأوضح أبو مرزوق أنه ليس هناك مبادرة فرنسية رسمية محددة عن هذا المؤتمر، وإنما أفكار وكلام عام، متسائلاً: لماذا تريد السلطة المؤتمر؟ وما هي أجندته؟ وهل الموافقة سياسية أم مجاملة لفرنسا؟

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies